استهلال

كان السودان قبل أن ينقسم ويصبح سودانين بلداً يزخر بكل الخيرات التي من شأنها أن توفر العيش الكريم لكل مواطنيه لو أحسن استخدام تلك الموارد، وأحسنت إدارة شئون الدولة بأسلوب راشد للحكم. فالحكم الذي يقوم على أساس دولة المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات والاعتماد على المؤسسات في صنع السياسات كان كفيلاً بازدهار السودان وتطوره ورفاهية إنسانه الصبور.

كذلك فإن كل ما ذكرناه أعلاه لا يتم إلا في ظل دستور دائم قائم على الديمقراطية التي ترعى حقوق الإنسان وتطبق فيها العدالة الاجتماعية في ظل قضاء نزيه ومستقل وأن يتم ذلك بالتراضي والقبول لا بالإكراه.

وفي هذا الكتاب الذي نقدمه في خمسة فصول نهدف إلى أن نقدم طرحاً متقدماً متضمناً ما نراه خياراً أفضل لتغيير هذا الواقع الاقتصادي الذي يوشك على الانهيار. وذلك من خلال تقديم خيار جديد مستنبطاً من المعارف الإنسانية في هذا المجال ومتوافقاً مع واقع وتراث وإمكانيات السودان الاقتصادية.

في الفصل الأول من هذا الكتاب نطرح موضوع انفصال جنوب السودان عن الدولة بدءاً من الأسباب والدوافع التي قادت لطلب حق تقرير المصير مروراً بالاستفتاء وما ترتب عليه في البلدين. ثم نتعرض لتداعيات وآثار الانفصال من الناحية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على الدولتين وعلى الجوار العربي الأفريقي.

أما في الفصل الثاني من الكتاب فنتطرق للمحنة الاقتصادية التي يعيشها السودان وما ترتب على مسلسل الفشل الذريع في التخطيط وفي السياسات المطبقة في

ظل غياب الرؤيا المنهجية الواضحة. ونشرح ما لازم هذا الفشل الذريع من إخفاقات وتخبط في إدارة نظام الحكم وتشغيل أجهزة الدولة بالقدر الذي خلق وضعاً كارثياً.

أما الفصل الثالث فنقدم فيه عرضاً وتقييماً لنماذج التنمية وخططها التي أتبعت بنجاح في العديد من دول العالم. ونقدم في هذا الفصل نماذج ناجحة لدول اختارت لنفسها منهجاً تنموياً مستنبطاً وملائماً لواقعها وقائماً على معطيات ظروف كل دولة. وقد تمكنت هذه الدول من النجاح في إحداث التغيير برغم كل العقبات والعراقيل لأنها تحررت من سلطان النماذج المقتبسة والمطبقة كما هي دون تطويعها. وهكذا صنعت هذه الدول حاضرها ومستقبلها بنفسها وبالشكل الذي يحقق طموحات شعوبها.

في الفصل الرابع من الكتاب وهو الفصل المحوري في الكتاب فإننا نقترح نموذجاً تنموياً غير ما كان متبعاً فيما مضى في السودان ومساراً جديداً للتخطيط. هذا الخيار الجديد للتنمية والنهج التخطيطي أخذناه من الدروس والعبر المستفادة من الإخفاقات المتكررة في النهج التنموي المتبع منذ الاستقلال والعبر المستفادة من الإخفاقات المتكررة في النهج التنموي المتبع منذ الاستقلال مع الاستفادة من بعض الرؤى والأفكار المستنبطة من التجارب الناجحة للعديد من الدول. هذه الدول يوجد بيننا وبينها ولو قدر ضئيل من القواسم المشتركة سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي. ونحن نراعي في عرض ما نراه مناسباً أن نترك الباب مفتوحاً لخيارات التطوير أو التعديل أو الحذف والإضافة طالما كانت تصب في اتجاه أحداث التغيير الكفيل بوضع السودان في مساره الصحيح. هذا التغيير هو الذي يقود لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال تطبيق مناهج وسياسات تتوخى العدالة الاجتماعية وتتضمن الأسس العادلة للمواطنة المشتركة في ظل سيادة سلطان القانون وتحقق السلام الاجتماعي الذي يوفر البئة الصالحة للتعايش بين كافة أهل السودان.

ختاماً نقدم في الفصل الخامس تخليصاً لما حوته الأبواب السابقة من تحليل وما تم استخلاصه من نتائج وحقائق نبني عليها بعض التوصيات التي نرى أن من شأنها توفير التصور الملائم لآليات تنفيذ ما نطرحه.

نلحق بعد هذا الفصل قائمة المراجع والكتب والدوريات التي استعنا بها في إعداد هذا الكتاب الذي نأمل أن يشكل إضافة إيجابية للمعرفة ويحقق النفع المنتظر من لمسيرة التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في ظل عدالة اجتماعية يتحقق في ظلها كل ما يتطلع إليه أهل السودان.

المقدمة

السودان الطريق البديل إلى التنمية المستدامة

(1): تمهيد:

يتميز النشاط الاقتصادي بحتمية تعرضه للتغيرات المستمرة، بحكم أن تغير حالات العرض والطلب وتغير مستوى الاستهلاك الفردي والإنفاق الحكومي يقودان إلى حدوث حالات تتراوح بين الانتعاش والرواج من ناحية، أو الانكماش والركود من ناحية ثانية ولا شك أن حالات الرواج والانتعاش تجلب معها الرخاء والوفرة فيما تجلب حالات الانكماش والركود أزمات الغلاء وتقود إلى التضخم وأحياناً تحدث الندرة وترافقها حالات من البطالة وتدني الدخول. ففي ظل الدولة التي تعمل وفق تخطيط استراتيجي مدروس قائم على فهم آليات عمل الاقتصاد يمكن التحكم في الأمور في الحالتين وبشكل يضمن استعادة التوازن وإعادة الاستقرار للاقتصاد الكلي بالقدر الذي يحد من الآثار السالبة ويعظم المنافع. ففي حالات الرخاء توظف الفوائض في مقاصد أخرى وفق أولويات الدولة بحيث يمكن أن يوظف جزء من الفوائض في الاستثمار في مشاريع ذات نفع للمجتمع تستوعب مزيداً من الطاقة المنتجة المعطلة كما يمكن أن يوظف جزء من هذه الفوائض للمدخرات. أما في الحالة الثانية وهي حالة الانكماش والركود فإن الدولة توظف ميكانيكية الحد من دوران العملة، زيادة معدلات الإنتاج، خفض قيمة العملة الوطنية أو تعويمها وغيرها من الآليات كالحد من الإنفاق الحكومي وخفض الوارادت مع زيادة الصادرات وهكذا يمكن السيطرة على الاقتصاد الكلي واستعادة التوازن. ولا شك أن الإنفاق الحكومي عامل جوهري في تحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلي من خلال المؤشرات الأربعة والمتمثلة في معدل النمو، معدل التضخم، معدل البطالة والتوازن الخارجي. أياً كان الحال فإن أفضل

الحالات التي تساعد على تحقيق الاستقرار بصفة دائمة للاقتصاد الكلي هي استغلال الطاقات والقدرات الإنتاجية بحدها الأقصى.

أما في الدول التي لا تعمل وفق استراتيجيات تخطيطية مدروسة ووفق أولويات واضحة ومحددة في ظل حكم غير قادر على السيطرة على معدلات الإنفاق الحكومي أو التحكم في سياساته الاقتصادية والمالية وانفلات سياسات الصادر والوارد وتفشي فوضى الإدارة الحكومية، وانتشار الفساد، وسوء توظيف الموارد واستغلال النفوذ فإن الوضع يصبح أشبه بالحصان الجامح لا يمكن السيطرة عليه ولا تعرف خطوته التالية وتصبح كل الأمور غير قابلة للتوقع أو التكهن بها. وهذا النوع من الاقتصاد يحتاج إلى معجزة لاستعادة الاستقرار وبالتالي يمكن القول أن دولة بهذا الشكل تدخل في عداد الدول الفاشلة.

ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن هناك عوامل أخرى بخلاف آليات السوق والسياسات التي تتبع دون أن يكون لها تأثير واضح في زلزلة استقرار الاقتصاد الكلي وانفلات الدولة. يحدث هذا خاصة في حالات الحروب الداخلية أو النزاعات الإقليمية أو حدوث كوارث سياسية أو غير متوقعة كالكوارث الطبيعية أو انهيار الاقتصاد العالمي كما حدث في العام 2009 وإن كانت هذه الحالات استثنائية وليست ذات صفة عامة الحدوث.

وفي إطار تطور الاقتصاد كعلم حي ومتجدد فقد أضاف بعض علماء الاقتصاد حركة ميزان المدفوعات كواحدة من المتغيرات المؤثرة على استقرار الاقتصاد الكلي بحيث أصبح معدل النمو، معدل التضخم، معد البطالة، والتوازن الخارجي (ميزان المدفوعات) تشكل مربعاً يطلق عليه مربع أهداف السياسة الاقتصادية واصطلح على تسميته مربع "كالدور" نسبة للعالم الاقتصادي الذي أضافه. ليس هذا فحسب بل أضاف العلماء مورداً آخر من موارد الاقتصاد الكلي وفق اصطلاح اتفق عليه بعض أعضاء

المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة مثل التراث والآداب والفنون وخاصة صناعة السينما والموسيقى والسياحة بأشكالها المختلفة من سياحة الصحراء، سياحة العلاج، سياحة الصيد، وسياحة الآثار وخلافها باعتبارها مصادر ذات ثراء ويجب أن تحسب ضمن موارد الاقتصاد وتحقق قيمة مضافة للإيرادات الاقتصادية للدول وتم تحديث مصطلح الاقتصاد ليطلق عليه الاقتصاد الخلاق أو المبدع Creative Economy.

الإشكالية التي يطرحها الكتاب:

مرت على السودان قرابة ستة عقود وهو يراوح مكانة من حيث تدهور مستوى دخل الفرد وتدهور مستوى المعيشة وارتفاع معدلات التضخم وزيادة أعداد العاطلين عن العمل والمنحدرين إلى هوة الفقر والمسبغة. ليس هذا فحسب بل أصبح مستوى دخل الفرد لا يغطي 3% من احتياجات وظل تدور التعليم وثبات معدلات الأمية وانهيار الخدمات الصحية وصحة البيئة في ظل ظروف رفعت فيها الدولة يدها تماماً عن كل شيء وتركت المواطن في مواجهة فردية مع آليات السوق الحر التي لا ترحم. وتلازم مع كل هذه المتغيرات السالبة انتشار الحروب في أغلب أقاليم السودان في ظل غياب العدالة الاجتماعية وتفشي الجريمة وتجارة المخدرات وغسيل الأموال وغيرها من الجرائم العابرة للحدود كجرائم الاتجار بالبشر.

على صعيد المجتمع فقد انهارت القيم الأخلاقية وتفكك المجتمع وتراجعت الروابط الأسرية وكثرت جرائم القتل والاغتصاب وخاصة للأطفال وبات التعدي على المال العام أمراً لا يثير الاستغراب حتى من المسئولين المعنيين.

هذه حالة استثنائية لم يمر بها السودان من قبل ولابد من النظر في الامر والغوص في أعماق جذور هذه المشاكل والسعي لتحليلها ومحاولة الوصول من خلال

سبر غورها إلى معرفة الأسباب والدوافع بغية البحث عن حلول. فلابد إذاً من وضع حد لما يحدث وإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح. ولابد من إيجاد مسار جديد برؤيا جديدة ومنهج مغاير لما هو متبع وأثبت فشله.

البحث عن الأسباب والدوافع (فروض الكتاب):

لقد تضافرت عدة أسباب وتداخلت مع بعضها البعض في دفع الأمور لما وصلت إليه من سوء ولعل أبرزها هي:

1. غياب الشفافية الكاملة في ظل غياب الديمقراطية وانعدام حرية التعبير أو النقد وعدم إمكانية الحصول على المعلومات سبب مباشر في تخبط الكل وعدم معرفة الحقائق الكاملة بشكلها المجرد.
2. غياب حقوق الإنسان وغياب سلطة القضاء الفاعلة القادرة على فرض هيبة وسلطان القانون تمنع تحقق العدالة بشكل عامة والعدالة الاجتماعية على وجه الخصوص. غياب المساواة للجميع في ظل مواطنة واحدة متساوية في الحقوق والواجبات وفرص التنمية قاد لإحباط العديد من المواطنين وشعورهم بالتهميش والدونية مما أدى لتلاشي الإحساس بالانتماء للوطن. وقاد هذا الوضع إلى ظهور حالات الانكفاء على القبيلة والإقليم في ظل الإحساس "**بالغربة**" داخل الوطن فقاد لتطرف البعض للمطالبة بحكم ذاتي وتقرير المصير وفي حالات أخرى كحالة الجنوب أدى للمطالبة بالانفصال واستخدام العنف المسلح لتحقيق ذلك.
3. في ظل هشاشة الهوية السودانية التي لم تتضح بعد وما زالت في طور التشكل جعل من الصعوبة بمكان إطلاق كلمة "شعب" على المواطنين الموجودين في الرقعة المعروفة بجمهورية السودان وذلك لكونهم عبارة عن خليط من الممالك والسلطنات التي جمعها الاستعمار وشكل منها الدولة بحدودها المعروفة حالياً. هؤلاء الغرباء عن بعضهم لم يتمكنوا من اكتشاف القواسم المشتركة التي تجمع

بينهم فيما تم ازكاء عوامل الفرقة والتناحر والخلاف مما قاد للعديد من الحروب التي ما زالت نيرانها تحصد أرواح الشباب والنساء والأطفال والشيوخ. وهكذا تفقد البلاد أغلى مواردها المنتجة والمبدعة الخلاقة. ولعل ما حدث في الجنوب ويحدث في دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان ما هو إلا تعبير عن ذلك.

4. في ظل تغييب متعمد للمواطنين الذين لا زال إحساسهم بالانتماء الواحد وللهوية المشتركة مشوشاً وبعيداً عن المشاركة في كل ما يتخذ من قرارات هي من صميم شئونهم كالاستفتاء حول انفصال الجنوب، الاستفتاء حول نوع وشكل الدستور والاستئناس برأيهم في الحلول التي تطرح لحل بعض مشاكلهم المستعصية يجعل إحساسهم بالغربة عن الوطن في أقوى حالاته. فتغييب أهل منطقة أبيي من مسيرية ودينكا وغيرهم من القبائل عن إبداء رأيهم في كيفية معالجة المشكلة القائمة حالياً وكذلك تغييب العديد من قبائل الشمال أو عدم إشراكهم فيما يحدث من سياسات تنموية تحدث تغييراً كاملاً في بنية وهياكل الحياة في مناطقهم يجعلهم لا يرحبون بما يتم. ولا يفوتنا التنبيه إلى أن أغلب هؤلاء يعتمدون على الزراعة والرعي كمصدر رئيسي للدخل وتغيير أنماط حياتهم دون استشارتهم في مثل هذه الحالة أمر غير مرحب لا من قبلهم ولا من غيرهم لأن فيه تجاهل كامل لرأيهم وهم أصحاب الحق الذين سيتأثرون بما يجري من مشاريع وبرامج تقلب حياتهم رأساً على عقب.

5. هيمنة واستئثار شريحة اجتماعية أو حزب أو جماعة عسكرية أو سياسية ذات فكر ايديولوجي معين على كافة مقدرات الدولة مع إقصاء كافة قطاعات وشرائح المجتمع الأخرى هو كارثة ووبال على تلك الدولة. وذلك لأن هذه الشريحة من شأنها أن تفشل في الوصول بالبلد وبمجتمعها لما خططته من أهداف. خاصة وأن هذه الأهداف قد لا تكون صحيحة أو قد لا تكون مقبولة من أغلبية المجتمع الذي لم يشارك في وضعها ولم يستشار بشأنها. هذا المجتمع ينبغي في ظل توفر

الديمقراطية أن يؤخذ رأي كل فرد فيه باعتبار أن ذلك حق من حقوق الإنسان. وأن تتضافر جهود كل أفراد المجتمع الذي يوفر كل الطاقات اللازمة لخلق تنمية مستدامة ومتوازنة. ولكن في ظل استئثار فئة معينة أياً كان نوعها فإنها بالضرورة ستفشل لأنها لا تملك كل القدرات والخبرات الكفيلة بتحقيق التغيير الإيجابي وانجاز مهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والتي تحقق تطلعات كل فئات المجتمع بتوازن. ولا يرضى الجميع مثل ذلك السلوك وهذا ما ظل يحدث في السودان منذ الاستقلال وحتى الآن.

6. وفي حالة استئثار شريحة من المجتمع بآليات الحكم وفرض رؤيتها وايدولوجيتها مع إقصاء كافة قطاعات المجتمع الأخرى بأحزابه ونقاباته ومجتمعه المدني، وعلى رأس هؤلاء العلماء وأصحاب التخصصات النادرة، فإن ذلك يعود لإخفاق سياسات هذه الشريحة لأن الآخرين لا يجدون آذاناً صاغية لرأيهم. بل ويتعدى الأمر ذلك إلى ررض هذه الشريحة لسياساتها ورأيها بقوة السلاح وتهديد حياة الآخرين الرافضين لهذا النهج. وهذا حتماً ما قاد لتطرف الآخرين أيضاً وحملهم السلاح إما دفاعاً عن أنفسهم أو معتقداتهم أو حقوقهم أو محاولة لهزم هذه الفئة. وفي الحالتين فإن الخاسر هو الوطن الذي تهدر ثرواته الطبيعية والبشرية في مواجهة مسلحة دامية هي محرقة لأفضل الموارد البشرية والطبيعية. وهكذا تتوقف التنمية وتتدهور كافة الأحوال، وهذا ما نراه ماثلاً أمامنا ولسنا بحاجة لدليل.

7. في مجتمع دولة هي جمهورية السودان بحدوده المعروفة والتي يتكون سكانها من خليط من الأنساب والأعراق والقبائل بثقافاتها المتنوعة والمتعددة ولا يحظى مجتمعها بنسيج هوية ذو وشائج قوية، يصعب إدارة هذا الخليط إلا بالحكمة. والحكمة في هذا الوضع تقتضي سعة الصدر والاستماع للرأي والرأي الآخر المخالف. وبالضرورة خلق أرضية مشتركة على الأقل بالحد الأدنى من التراضي الذي يجعل هناك توافقاً وقبولاً لما يجمع عليه القطاع الغالب من أهل البلد من

السكان. إذا ليس في مقدورنا أن نقول الشعب لأن الهوية المشتركة التي كانت في طور التكوين قد تمزقت وتقطعت وحل محلها الولاء للقبيلة والإقليم والمذهب والانتماءات الضيقة التي كانت المواطنة الواحدة هي الحل الأمثل لها. ولولا غياب هذا لما ذهب الجنوب إلى حاله، ولا ندري من غير أهل الجنوب سينسلخ من كيان الوطن الأم في ظل هيمنة ما تفرق أكثر مما تجّمع.

8. عبر ما يقارب من ستة عقود فشلت كل الخطط والسياسات الاقتصادية التي طبقت في بلد يعتبر من أكثر البلدان التي حباها الله بالخيرات والثروات الطبيعية والمناخات المتعددة وعلى رأسها الإنسان المبدع الخلاق. فما الذي قاد لفشل هذه السياسات وتبديد الثروات؟ ولما فشلت كل هذه الخطط في تحقيق تنمية متوازنة وتوزيع عادل للثروة والدخول لو كان هناك وعي كاف وتخطيط مدرك لحساسية وأهمية منح كل الأقاليم ما تستحقه؟ هل كان كل من تعاقبوا على دست الحكم غير أكفاء وليسوا أهلاً لمواقعهم؟ هل كانت قدراتهم وفهمهم لأدوارهم أقل مما يجب؟ وهل انعدمت لديهم الوطنية والحمية لرفع هذا البلد إلى حيث يجب أن يكون؟ لابد لنا هنا أن نقر بأننا لا نملك الحق في التقليل من وطنية هؤلاء، ولكن يمكن القول إن الآفة التي لازمت الجميع بلا استثناء هي قصر النظر وقصور القدرات في إدارة شؤون البلاد. فهذه الامور لن تسلس قيادتها إلا وفق سياسات محكمة وصحيحة، قائمة على العلم والمعرفة وترتيب الأولويات بصورة صحيحة، وعدم التسامح في هدر الإمكانيات. ذلك أن تغيب الحزم في تطبيق السياسات، وفرض سلطان القانون، وإعطاء ذوي العلم والمعرفة حقهم في القيام بالتخطيط والتدبير والتنفيذ، كان عاملاً جوهرياً في ملازمة الفشل لكل خطط وسياسات أنظمة الحكم التي توالت على السودان. ولعل مرد ذلك بسبب الميل إلى تغليب تكليف أصحاب الولاء والانتماء على حساب أهل الكفاءة والعلم والدراية. فكان الحصاد هشيماً تذوره الرياح وجنى الشعب المرارة والفقر والمسبغة في صبر لا مثيل له.

9. ما زال أهل الحكم يصرون على عدم الاستماع للآخر وتغييبه والتمسك بنهجهم حتى بعد ثبات خطاءة ومجانبته للصواب. بل الأدهى من ذلك هو الدخول في صراعات إقليمية ودولية تقصر قدراتهم عن مواجهة نتائجها وتكلفهم ما لا طائل لهم برده من أضرار. ويظل إنسان الوطن هو من يدفع فاتورة تلك الأخطاء ويرى تبديد ثرواته وتحويلها إلى غابات من الاسمنت وترسانات من الأسلحة التقليدية التي عجزت في أحسن الظروف عن رد العدوان المتكرر ناهيك عن القيام بحق الرد على المعتدي. جلب على البلاد عداوات هي في غنى عنها وقاد إلى توقف كل أشكال التعاون الاقتصادي والمالي مما أوقف عجلة الإنتاج في معظم المرافق الحيوية بالبلاد. وليت الأمور وقفت عند ذلك بل امتدت لإذكاء نيران الحروب في أطراف البلاد التي كانت تسهم في الإنتاج وتدعم ميزان المدفوعات وأصبحت هذه المناطق مصادر استنزاف لموارد البلاد الطبيعية والصناعية والبشرية.

10. حتى بعد انفصال الجنوب الذي ترك مرارة في نفوس كل السودانيين واعتقاد الكثيرين بأن هذا الانفاصل سحيقق السلام الذي دفع له مهر غال، فإن سوء الأحوال قد زاد بسبب فقدان مورد هام كان يحققه النفط الذي ذهب مع الجنوب. ورغم مرور قرابة ربع قرن على هذا النظام في الحكم ودخوله العديد من التجارب التي لم يأخذ منها العبر ولم يستفد من دروسها من حيث تغيير نهجه في الحكم وفي التخطيط ومعالجة أزمات البلاد، فإن الأحوال ما زالت تسير من سيء إلى أسوأ في كل المجالات. وبات أهل الحكم غير عابئين بصيحات الناصحين ورجاءات المشفقين وما زالوا ماضين في سياسة أمور البلاد بلا رؤيا واضحة ولا نهج مستقر يقوم على التخطيط العلمي وتوسيع قاعدة المشاركة والاستفادة من أهل الرأي والخبرة والدراية لتقويم المسيرة ووضع الأمور في نصابها الصحيح. بل باتوا يرفضون الحصول على إجماع أهل البلاد فيما يجب أن يكون عليه الحال في

الراهن وفي المستقبل ويصرون على الاستئثار والانفراد بالقرار حتى وإن كانت نتيجته غير مضمونة العواقب: فإلى أين نحن مساقون؟

الهدف من الكتاب:

إننا لا ننصب أنفسنا قضاة لنحكم على أهل الحكم سواء في هذا النظام أو الأنظمة التي قبله. ولكننا من منطلق المواطنة المستحقة نملك أن نقول رأينا فيما نملك الأهلية لقول الرأي فيه. ونقول رأينا فيما جرى ويجري من تخبط في سياسة أمور البلاد بشكل عام والاقتصاد بشكل خاص ونقول ذلك كتابة بكل الحيادية العلمية التي يقتضيها النهج العلمي في تقييم الأمور. فنقول لهم ما لهم وما نجحوا فيه دون أن نغمطهم حقهم وننقدهم فيما أخفقوا فيه مع تقديم ما نراه من بدائل لإصلاح الحال. فنحن سواء اختلفنا أو اتفقنا مع هذا النهج وهذه السياسات نلتقي معهم في هدف واحد وهو أن نجعل حاضر أهل البلاد أفضل من ماضيها ومستقبلها أكثر إشراقاً ووعداً من حاضرها. فأهل السودان لا يستحقون ما يكابدون من معاناة وشظف العيش وكل شبر من أراضيهم يضج بما فيه من خيرات، فأين تذهب؟

إننا نهدف من هذا الكتاب إلى تسليط الضوء على جذور المشاكل وأسباب الإخفاقات في خطط التنمية الفاشلة والسياسات التخطيطية التي اتبعت والتي فجرت الكثير من خيرات البلاد ولكنها أهدرت. وآن الأوان لإيجاد نهج قويم من التخطيط ووضع الخطط والتنفيذ والرقابة. ونهدف أيضاً إلى عرض مسار أو طريق بديل للتنمية المستدامة في هذا البلد القادر بخيراته الطبيعية وموارده البشرية على النهوض من كبوته والابتعاد عن الوقوع في هاوية الانهيار الاقتصادي. لقد ساءت الأمور للحد الذي باتت البلاد فيه طاردة لخيرة بنيها تجنباً للفقر المزري والحاجة والعوز رغم ما حبا الله به البلاد من خيرات. وتأكيداً على ما ذهبنا إليه فقد أوردت صحيفة التيار في عددها بتاريخ 2013/6/26 ما نصه الآتي: "ذهب الجنوب بنحو 70 في المئة من عائدات الموازنة العامة للدولة التي غابت بغياب النفط، وفقد الجنيه السوداني نحو ثلثي قيمته وتجاوز معدل التضخم 40 في المئة وتراجع مستوى دخل الفرد وتمدد الفقر

والفاقة والبطالة، واعترفت قيادة الدولة بأن الحد الأدنى للأجور لا يكفي الموظفين وأسرهم. وكشف استطلاع للرأي العام أجراه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومركزه الدوحة وأعلنت نتائجه الأسبوع الماضي، أن 54 في المئة من السودانيين يرغبون في الهجرة إلى خارج البلاد، 79 في المئة منهم دوافع هجرتهم تحسين أوضاعهم المعيشية، و5 في المئة لأسباب أمنية، و4 في المئة لأسباب سياسية، ويُعد ذلك مؤشراً على ما آلت إليه الأوضاع في البلاد". كل ما تحتاج إليه هذه الثروات هو حسن التوظيف وعدالة التوزيع في ظل الإحساس المشترك بالمسئولية الجماعية والشراكة في صنع مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

كذلك نهدف من هذا الكتاب لتوثيق الحاضر والماضي للاستفادة من دروسه والاستعانة بعبره من أجل توفير مستقبل أفضل للأجيال القادمة. ولعله ليس من نافلة القول أن نشير إلى هشاشة الروابط التي تحافظ على تماسك أقاليم البلاد، والحفاظ على الحد الأدنى من تضافر جهود أبنائها في خلق ذلك المستقبل الأفضل، باتت على شفير الانفراط، ما لم تتخذ إجراءات عاجلة تتضافر في تحديدها قدرات أهل الرأي ومشورة أهل الخبرة جميعاً بلا إقصاء لأحد أو تجاهل لرأي. من غير ذلك لن يتسنى توحيد جهود الجميع لخلق مسار جديد وصحيح يعيد الأمور إلى نصابها الصحيح. ونحن إذ نقدم ثمرة ما جادت به قريحتنا على تواضعها، إنما ندلي بدلونا ضمن آخرين في تقديم بعضاً من فكر قد يكون بمثابة تحريك سكون البركة الراكضة. ومن يدري فقد ننجح في تحريض من هم أكثر دربة ودراية منا بالتقاط القفاز وتقديم رأيهم لإثراء هذه الجهود دفعاً لصناعة مستقبل أفضل من هذا الواقع الذي لا يستحقه إنسان السودان. وإذ نطرح ما نراه صواباً لا نقول إنه الرأي الأوحد ولا الصواب المطلق ولكن نقول إنه صواب قابل للإضافة وللتعديل وللحذف منه فهو صواب يحتمل الخطأ وما أوتينا من العلم إلا قليلاً.

وفي الختام نحتسب كل ما نقدم في هذا الكتاب على أنه جهد المقل فإن أصبنا كان لنا أجران وإن أخطأنا فلنا أجر ويكفينا شرف المحاولة ولو بجهد المقل.

المنهجية المتبعة في هذا الكتاب ومصادر المعلومات:

بالنظر إلى ضخامة كم المشاكل والقضايا التي قد نستعرضها في هذا الكتاب في ظل محدودية مصادر المعلومات وتضارب بعضها مع البعض الآخر، فإننا سلنجأ في هذا الكتاب إلى منهج الوصف التحليلي المعتمد على ما يتوفر من بيانات من مصادر يمكن تصنيفها بأنها مرجعيات يعتد بها كالمعلومات التي تتوفر عن طريق صندوق النقد الدولي IMF، البنك الدولي WB اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة UNESCO، منظمة الأغذية والزراعة الدولية FAO، برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP، منظمة العمل الدولية ILO، منظمة التجارة العالمية WTO، بنك السودان، وزارة المالية والاقتصاد بالسودان، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD وغيره من المصادر الأساسية.

وفي سياق الكتاب اعتمدنا الاستعانة بأكبر قدر متاح من الرسوم البيانية والتوضيحية والجداول الإحصائية مع الاقتباس في أضيق نطاق ممكن مما كتب العلماء الأجلاء من أصحاب التخصص وفق ما يقتضيه الحال ونسعى من خلال الدراسة لابتكار نهج يتناسب مع أحوال السودان الحالية.

وسنعمل على طرح إطار نظري من المصادر المتاحة ومحاولة الخروج ببما يمكن أن نسميه نموذجاً مقترحاً لحالة السودان كمسار مقترح للتنمية المستدامة القائمة على تحقيق عدالة توزيع فرص العمل والاستثمار وتوزيع الثروة والدخول بكيفية تحقق العدالة الاجتماعية. فهذا هو المسار الذي نرى أن من شأنه أن يحقق الحد الأدنى من التراضي بين أهل السودان ويحافظ على تماسك ووحدة أراضيه ويضع الأساس

لإعادة صياغة نسيجه الاجتماعي على أسس قوية. هذه الأسس كانت موجودة ويمكن إعادة إحياؤها من جديد إذا توفرت الإرادة وتأكد العزم على العمل الجاد المتجرد من الأهواء والأغراض الشخصية والإملاءات على بعضنا البعض. وسنستصحب في سياق فصول الكتاب الواقع السياسي المحلي والإقليمي من خلاله تأثيره على الواقع الاقتصادي حاضراً ومستقبلاً وأهمية الاستفادة من هذا الواقع في توفير معطيات إيجابية وبيئة مشجعة على تنفيذ هذا النهج الجديد والذي نسميه الطريق البديل للتنمية المستدامة والله من وراء القصد.

الفصل الأول

السودان: التدهور الاقتصادي وإعادة إنتاج التلخف

الفصل الأول

السودان: التدهور الاقتصادي وإعادة إنتاج التخلف

مقدمة:

في صبيحة 30 يونيو 1989 تحدث رئيس الإنقلاب الذي أطلق عليه "ثورة الإنقاذ" العميد وقتذاك عمر حسن أحمد البشير في خطاب مطول يبرز فيه دواعي القيام بالإنقلاب نقطتف منه ما يلي: "لقد تدهور الوضع الاقتصادي بصورة مزرية، وفشلت كل السياسات الرعناء في إيقاف هذا التدهور، ناهيك عن تحقيق أي قدر من التنمية، فازدادت حدة التضخم، وارتفعت الأسعار بصورة لم يسبق لها مثيل، واستحال على المواطنين الحصول على ضرورياتهم إما لانعدامها أو لارتفاع أسعارها. مما جعل كثيراً من أبناء الوطن يعيشون على حافة المجاعة. وقد أدى هذا التدهور الاقصادي إلى خراب المؤسسات العامة وانهيار الخدمات الصحية والتعليمية وتعطل الإنتاج. وبعد أن كنا نطمح أن تكون بلادنا سلة غذاء العالم أصبحنا أمة متسولة تستجدي غذاءها وضرورياتها من خارج الحدود وانشغل المسؤولون بجمع المال الحرام حتى عم الفساد كل مرافق الدولة، وكل هذا مع استشراء الفساد والتهريب والسوق الأسود مما جعل الطبقات الاجتماعية من الطفيليين تزداد ثراء يوماً بعد يوم بسبب فساد المسئولين وتهاونهم في ضبط الحياة والنظام". لقد أفلح رئيس الإنقاذ في رسم صورة الواقع وقتذاك بشكل صحيح وليس فيما قاله أي خطأ يؤخذ عليه. والآن وبعد مرور قرابة ربع قرن من الزمان يتبادر للذهن السؤال البديهي: هل أفلح الرئيس في معالجة بعض أو كل هذه المثالب؟ أم هل أخفق الرئيس بالقدر الذي أوصل الأمور درجة من السوء توازي وتزيد على ما ذكره مئات المرات، وكان كأنه يقدم برنامج حكمه لربع قرن من الزمان وأفلح في تنفيذه بدرجة الامتياز. ما أشبه الليلة بالبارحة؟

في هذا الفصل والذي يليه سنقدم كشف حساب الأنظمة التي تعاقبت على السودان وما نتج عن أسلوب حكمها وسياساتها من تدهور كارثي للأوضاع.

منذ صدور إعلان الاستقلال لجمهورية السودان من داخل قبة البرلمان وذلك في تاريخ 1955/12/19، مرت على تلك الذكرى ثمانية وخمسون عاماً. وفي ذلك اليوم المشهود الذي أعلن فيه الزعيم الراحل إسماعيل الأزهري الاستقلال من داخل البرلمان قال قولته الشهيرة "جئنا للتحرير ولم نأت للتعمير" فكم من السودانيين الذين تعاقبوا على هذه الأرض منذ ذلك التاريخ وقف أمام هذه العبارة وتساءل عما يقصده الزعيم بما قال؟ وأنا واحد من بين من ينطبق عليهم هذا السؤال؟ فعلى حسب علمي ومعرفتي المتواضعة اجتهدت واستنبطت من هذه العبارة لكأنما كان الزعيم يخاطب الأجيال التالية لجيله قائلاً "نحن جئنا بهدف تحرير البلاد من الاستعمار روفعنا لكم راية الاستقلال وعليكم أنتم إكمال المسيرة وقيادة ركب التعمير"، فهل فعلت الأجيال التي تلت ذلك الجيل ما يتوجب عليها فعله؟ وهل سأل أي منا نفسه ولو لمرة واحدة: ما الذي يتوجب علينا فعله؟ وهل قام كل منا بوابجه تجاه وطنه كما يجب؟ هل نحن راضون عما قدمناه لبلدنا؟ ولعلي هنا استدعي ما قال الرئيس الأمريكي الراحل جون كيندي للمواطن الأمريكي الذي تصدى له وهو يخطب في مواطنيه ويحثهم على العمل من أجل ازدهار أميركا، فقال له سيدي الرئيس ماذا قدمت لي بلدي؟ فقال الرئيس كيندي رداً عليه "لا تقل ماذا قدمت لي بلدي ولكن أسأل نفسك ماذا قدمت أنت لبلدك لتستحق العيش فيها؟"

إشكالية الهوية السودانية:

ولعل هذا الطرح يقودنا للبدء بالحديث عن ضعف الإحساس بالانتماء للوطن الذي يستشعره الإنسان لمجرد قراءته عن أناس يختلسون المال العام أو يستغلون نفوذ وظائفهم بدم بارد، ولأغراض تخصهم أو لتحقيق أهداف تعنهيم حتى وإن لم يكونوا

يستحقون ذلك. فهل تساءل أي من هؤلاء عن مدى أحقيته فيما يأخذ أو يفعل؟ وهل يملك هؤلاء الضمير الحي الذي يحاسب صاحبه على ما يفعل لنفسه على حساب الآخرين؟ ولماذا أساساً يتواجد أمثال هؤلاء وبأعداد لا تحصى ولا تعد؟ ولماذا ينجو أمثال هؤلاء بفعلتهم المشينة؟ هل العيب فيهم أم في القوانين؟ أم فيمن يتولون ولاية تطبيق القوانين؟ ولماذا يتقاعس المسئولون عن الأمر في تطبيق تلك القوانين؟

وعما يجري من فساد واستغلال للسلطة والنفوذ فقد صرح الشيخ/ حسن الترابي لصحيفة الشروق في عددها الصادر بتاريخ 2012/11/23 وهو عراب النظام القائم قائلاً "أصبح النظام في السودان فاسداً جداً والفساد هنا لا يحتاج إلى مراجع أو محاسب، لأن المجتمع بسيط ويعرف بعضه بعضاً، وإذا ما حدث تطور في حياة أي من المسئولين الحكوميين أو تغيير مادي يعرف الجميع أنه نتيجة للفساد، والآن يشعر الشعب بأن الفساد انتشر انتشاراً شديداً في السلطة" وفي نفس السياق صرح المهندس السعودي "عيد المعارك" رئيس اللجنة الوطنية الزراعية السعودية لجريدة الشرق السعودية عما تفاجأ به المستثمرون العرب من مطالبة ولاة الأقاليم للمستثمرين بدفع "رشاوى" ونص حديثه كما يلي "المستثمرين السعوديين في السودان يتعرضون إلى مضايقات في مواقع الاستثمار الزراعي. هناك مواقف لا تشجع على الاستثمار، نظراً لما يعاينه المستثمرون من مشكلات مستمرة مع حكام الولايات في السودان، إن حكام الولايات يفرضون على المستثمرين السعوديين رسوماً معينة يتحصل عليها والي الإقليم لنفسه مقابل تقديم خدمات مميزة للمستثمر. تتمثل تلك الخدمات في منحه موقعاً مميزاً قريباً من مصادر المياه ومتوفرة به الخدمات الضرورية، مبيناً أن من لديه علاقات مع الوالي من المستثمرين فإن استثماراته تسير بشكل طبيعي ولا يواجه مشكلة في حين من يمتنع عن دفع هذه الرسوم فإنه يواجه مضايقات تهدد استثماره".

إن الإشارة إلى الفساد التي أوردناها أعلاه ليست كل ما يمكن أن نقوله عن هذا الأمر الذي كتبنا عنه من قبل في كتب سابقة وكتب عنه الكثيرون غيرنا، حتى رئيس الجمهورية شكل لجنة لمكافحة الفساد. ولكن ربما نتكلم عنه مرة أخرى في سياق ما سيأتي من أجزاء هذا الكتاب وقد استخدمنا نص ما ذكر أعلاه للتدليل على غياب العدالة الاجتماعية في سياق سلب العديد من الحقوق الأخرى للمواطنين. ولعله على حد علمنا المتواضع كان هذا أحد الأسباب الرئيسية في كل هذه الحروب التي تدور في دارفور، وجنوب كردفان، والنيل الأزرق. وهذا هو أيضاً سبب الحرب التي كانت تدور في شرق السودان. ففي بلد كالسودان لعب غياب العدالة دوراً واضحاً في سوء توزيع التنمية والثروة بين الأقاليم. وتسبب غياب العدالة في توزيع فرص التعليم والعمل بين المواطنين دوراً واضحاً في نزوح وهجرة الآلف من المواطنين من الريف إلى المدينة. وأدى قصور الخدمات عن تلبية الطلب عليها في تلك المناطق إلى تلك الهجرات وقاد كذلك إلى ما يعرف "بترييف المدن" بدلاً من "تمدن الريف". فما يحدث في السودان هو عكس ما عليه الوضع الصحيح في البلدان التي تحظى بتنمية متوازنة وتوزيع عادل للثروة وفرص العمل. وهذا صلب العدالة الاجتماعية الأصلي.

ولعل هشاشة بنية المجتمع السوداني وتفككه وتناحر الكثير من قبائله لا يصعب معه أن نطلق على أهله "أمة" ولكنا لا نستطيع أن نسميه "شعباً" لفقدان عوامل التجانس بين قومياته. فالسودان الحديث هو مكون لشعوب كانت في الأصل ممالك صغيرة متفرقة لشعوب عديدة وقبائل غير متجانسة. وقد ذكر الدكتور مكي شبيكة في كتابه "تاريخ السودان"، "لقد تضافرت عوامل الجغرافيا والتاريخ في تشكيل دولة السودان بحدودها المعروفة بها حالياً. ولعل هذه الدولة التي نشأت متفردة من حيث تنوعها العرقي والثقافي ذو الأغلبية الإسلامية التوجه من عديد من القبائل العربية وقلة من قوميات أخرى تحتاج ردحاً من الزمان لتتآلف". فالسودان يضم ما بين 959 – 572

مجموعة قبلية، تنقسم إلى 55 مجموعة عرقية، لكل منها إرثها الحضاري وعاداتها وتقاليدها الخاصة وعلاماتها المميزة التي نعرفها في السودان "بالشلوخ". والسودان بحدوده الراهنة كان منطقة استقطاب الكثير من العناصر البشرية بحكم موقعه الجغرافي كمعبر بين شمال وجنوب أفريقيا وشرقها وغربها وكذلك نحو الجزيرة العربية. وقد استوعب هذا القطر خلال مراحل تكوينه العديد من المجموعات البشرية للحد الذي جعل تشبيهه بالصورة المصغرة للقارة الأفريقية لما فيه من تعدد عرقي ولغوي وتراثي.

ومن هنا نستطيع أن نرى جذور ضعف الهوية السودانية وهشاشة العلاقات التي تربط بين هذه المجموعات العرقية إذا أسقطنا عليها ما قام به المستعمر خلال وجوده من تعميق للإحساس بالتنافر وبضعف الانتماء الواحد للوطن الواحد. فالاستعمار عرف بـــ"سياسة فرق تسد" التي طبقها تارة سراً وأخرى علناً خاصة فيما يخص "سياسة المناطق المقفولة في جنوب السودان ومنطقة جبال النوبة". ولم يكن مستغرباً أن ينشأ الصراع حول الهوية الوطنية للسودانيين، فهناك من يزعم أن السودان عربي مسلم؟ وهناك من يزعم أنه زنجي مسيحي في الأصل. بل وهناك أعداد هائلة من الوثنيين والآخرين الذين يدينون بديانات أفريقية. فمسألة هوية السودان رغم مرور ما يقرب من ستة عقود منذ الاستقلال، ما زالت موضوع قابل وخاضع للأخذ والرد والتنازع بين المجموعات المكونة لسكانه والذين هم في الأصل خليط من أعراق مختلفة ومتفاوتة في درجة عروبتها وأفريقيتها وانتماءاتها الثقافية والحضارية. ففي رواية د. عون الشريف قاسم في كتابه "موسوعة القبائل والأنساب في السودان وأشهر أسماء الاعلام والأماكن (1969، ص225)" أن سكان شمال السودان ووسطه هم هجين ناتج عن تزاوج بين نازحين من الجزيرة العربية من قبيلة ربيعة مع السكان الأصليين. وأن قبائل النوبة الموجودين في جبال النوبة تربطهم علاقة الأصل الواحد

مع القبائل النوبية في شمال السودان. وهناك كلمات مشتركة في اللغة النوبية التي يستخدمها الطرفان مثل السمك والتمساح، البحر، القارب، التمر، البلح إلى آخره مما يؤكد أن ما يجمع بين سكان البلد من قواسم مشتركة أكثر مما يفرقهم.

فالسودان يمكن تعريفه أنه دولة ذات مزيج مركب من عديد من المكونات العرقية التي بذلت جهداً متواضعاً في خلق قواسم مشتركة تقرب بينها وتخلق منها "أمة متجانسة". ولكن ذلك الجهد القليل المتواضع لم يكن كافياً لإيجاد هوية واحدة مشتركة يرتضيها الجميع. ولعل أسباب هذا التناحر والصراع الذي ما زال محتدماً أن السودان باسمه الحالي وبحدوده المعروفة قبل انفصال الجنوب وحتى العام 1821، كان يعني سلطنة سنار التي كانت تضم مناطق الوسط القبلي حتى حدود الخرطوم المعروفة بسوبا. وكانت تعرف هذه السلطنة بالسلطنة الزرقاء حيث كانت تجاورها ممالك أخرى مثل سلطنة دارفور، وتقلي، والمسبعات، والمساليت في غرب السودان. هذا بالإضافة إلي سلطنات علوة والمقرة في شمال السودان الحالي بعد حدود الخرطوم وحتى وادي حلفا. وهذه الممالك والتي تتكون من شعوب ذوو سحنات مختلفة وعادات وتقاليد وثقافات متباينة تجمعت بعد الاستعمار الانجليزي لتصبح السودان المعروف بحدوده الحالية بعد ضم السودان الفرنسي إليه.

وقد لعبت نظرية إدارة الحكم مركزياً منذ العهد الاستعمار دوراً مهماً في الحفاظ على ترابط السودان بحدوده المعروفة قبل انفصال الجنوب، ورغم وجود تذمر على التجربة طوال العقود التي دامت فيها تجربة الاستعمار إلا أن من أهم مزاياها أنها حافظت على السودان موحداً وخالياً من القبلية والجهوية كما هو الحال الآن. وقد كانت تجربة الحكم المحلي التي أعقبت تلك الفترة الاستعمارية وخاصة في ظل وجود الإدارة الأهلية والتنسيق التام بينها وبين المجالس المحلية والريفية ما مكن من الحفاظ على استقرار الأحوال الأمنية والمعيشية والاجتماعية، باستثناء جنوب السودان. وكان

لقوة شكيمة زعماء القبائل وقيادات الإدارة الأهلية وحكمتهم الدور الأكبر في الحفاظ على وحدة السودان.

وعندما أعلن الحكم اللامركزي في حقبة حكم الرئيس جعفر نميري وما تبعها من حل الإدارة الأهلية وقيام مجالس تشريعية إقليمية ووزارات إقليمية وولاة وغيره، فقد قاد ذلك إلى تنامي روح الانكفاء على الإقليم وداخل الإقليم الانكفاء على القبيلة. هذا الوضع مهد الأرض لتنامي النعرات الجهوية والقبلية وقاد إلى إحساس المناطق الطرفية بالظلم الذي طالها تحت ظل الحكم المركزي. وباتت هذه الأطراف تحس بالتهميش وتطالب بانصافها ومنحها نصيبها الكامل من الثروة والسلطة. ومضت أقاليم أخرى للمطالبة بحق الحكم الذاتي وحرية الدخول في أنشطة اقتصادية مع دول مجاورة لها كما هو الحال في دارفور المتاخمة لكل من ليبيا، تشاد، أفريقيا الوسطى، وكسلا والقضارف المتاخمتين لأثيوبيا وأرتيريا، والولاية الشمالية المتاخمة لمصر.

ولعل انشغال قادة الأحزاب السياسية والنخب العسكرية التي تتالت على حكم السودان بالصراع على السلطة والتآمر على بعضها البعض، دون الالتفات لأهمية تبني مشروع وطني نهضوي واضح المعالم هي أكبر غلطة اقترفها هؤلاء جميعاً بلا استثناء. فخلال نصف قرن من الزمان ويزيد تم إهمال جانب إذكاء روح المواطنة الواحدة من خلال مناهج التعليم، ومن خلال الإعلام. وكان وضع أسس سليمة لتنمية متوازنة لكل أقاليم البلاد التي من الله عليها بثروات لا حصر لها كفيلة بتوفير تنمية مستدامة وعادلة تنال كل أقاليم البلاد منها نصيبا معقولا من التطور والنمو وينعم فيها المواطن بخيرات بلاده. هذا التقاعس من قبل الساسة والعسكر والمثقفين كطبقات مستنيرة كانت كفيلة بتأخر مشروع بناء الهوية الوطنية الواحدة التي تجمع الجميع وتجعلهم يتعاملون برضى على اعتبار أن القاسم المشترك الأعظم بينهم والذي يجمعهم هو المواطنة الواحدة المتساوية في الحقوق والواجبات داخل وطن يتسع لهم جميعاً.

ولعل غياب الإحساس بالمواطنة الواحدة المتساوية في الحقوق والواجبات أمام ظروف ساهم فيها الجهل وغياب الرؤيا الواضحة التي تشكل البوصلة الهادية لمسيرة البلاد نحو التنمية المستدامة قد خلق الأرضية التي ازدهر فيها الإحساس بالتهميش. والشاهد أن بعضاً من هذه المجموعات خاصة في ظل نعرة الاستعلاء والفخر الكاذب بأصول قبلية تزعم نبل الانتماء لدماء عربية، لا تعترف بالآخرين ممن لا يدعون الانتماء المزعوم قد لعب الدور المفصلي في خلق الفرقة بين أبناء السودان خاصة في العقدين الأخيرين. وقد تضافرت جهود داخلية غذاها بعض من صحفيين وكتاب وغيرهم من قصيري النظر وعديمي البصيرة النافذة، كما أججت نارها آلة الإعلام الخارجية في ظل عدم التساوي في فرص العيش الكريم والتعليم والعمل فكانت قاصمة الظهر في خنق أي جهود تسعى لبناء الهوية السودانية الواحدة.

ولابد من أن نشير إلى أن السودان خلال الفترة التي أعقبت اتفاق السلام الذي وقعه جعفر نميري عام 1972 مع قادة التمرد في أنانيا (2) قد مهد الأرض فعلاً ووفر فرصة سانحة لوضع لبنات جديدة تكمل ما كان قد أوجده المشروع المهدوي الذي حارب المستعمر وتمكن من توحيد كل السودانيين تحت راياته. فكان ممكناً بناء الهوية الوطنية في ظل زخم سياسي إيجابي وفي أجواء الإحساس بالتراضي من قبل السودانيين جميعاً بما حققه هذا الاتفاق.

وقد اتجه نظام الحكم آنذاك نحو تغذية الإحساس بالمساواة والتعميق لفكرة السودانوية بدلاً من القبلية حيث شطبت كلمة "القبيلة" من كل وثائق ومستندات الدولة في إجراء كافة صكوك ملكيات الأراضي وجوازات السفر وشهادات الميلاد والجنسية. ولكن فشل برامج الحكومة التي اتجهت لإعادة تقسيم الجنوب بشكل يغاير ما تم الاتفاق عليه أدت لفشل استدامة السلام بعد عشر سنوات من الهدوء قطعت فيها البلاد شوطاً لا بأس به في تعميق روح المواطنة الواحدة المشتركة. وكان من نتاج ذلك على القبلية

والجهوية وإذكاء روح الانتماء الإقليمي والقبلي واشتعال الحرب من جديد في جنوب البلاد لتمتد فيما بعد إلى مناطق أخرى من البلد لم تشهد حروباً من قبل.

وفي ظل تضعضع نظام الحكم الشمولي لجعفر نميري وحرصه على الاستمرار في السلطة لجأ لإعلان الشريعة الإسلامية التي لم يطبق منها سوى الحدود. وقد تم قطع أيادي العشرات وقتل العشرات وكأن الشريعة كانت تقتصر على الحدود فقط. وكان لرفع شعارات الإسلام الكاذبة افتراء على قيم الإسلام السمحاء ووسيلة شريفة لغاية غير شريفة وهي الاستمرار في الحكم. فكان رد الفعل الاجتماعي سلبياً للتوجه الإسلامي لأن الناس لم يروا منه غير الجانب العقابي رغم أن الإسلام دين عدل ومحبة ومساواة وكان ما طبق مسخاً مشوهاً لدين عادل ومنصف.

وعقب سقوط نظام نميري بالانتفاضة الشعبية الكاسحة عام 1986 وقبل أن تستقر الديمقراطية الوليدة التي بدأت في كنس آثار مايو رغم تقاعس الكثير من القيادات السياسية عن القيام بمسئولياتها الوطنية انقضت الإنقاذ على الحكم، وأعلنت تطبيق مشروعها الحضاري. وها نحن الآن في العقد الثالث من حكم الإنقاذ؟ فهل أنجز المشروع الحضاري ما أعلنه من أهداف؟ وهل طبقت الشريعة كما أعلنها قادة الإنقاذ؟ وهل طبقت كما طبقها السلف الصالح؟ وهل أصبح حال البلاد أفضل مما كانت عليه قبل وصولهم لدست الحكم؟ ولماذا انفصل الجنوب؟ ومن المسئول عما آل إليه الحال وقاد للانفصال؟ وأين دور الشعب السوداني "الأمة السودانية" من كل هذا؟ ومن المسئول عما آل إليه حال هذا الشعب من بؤس وفقر وتغييب عن صنع القرارات الهامة المؤثرة في حياتهم؟

لماذا انفصل جنوب السودان؟

لم يكن انفصال الجنوب الذي وقع في العام 2010 إلا محصلة للعديد من السجالات السياسية والاقتتال بين قوات قوامها أبناء السودان من مختلف القبائل تشكلت في المرحلة الأولى مما يعرف بقوات الأنانيا ضد الجيش السوداني. هذا الجيش الذي هو قوام القوات المسلحة التي تتشكل من مختلف القبائل القاطنة في جمهورية السودان بما فيهم بعض أبناء جنوب السودان. وقد دامت هذه الحرب في مرحلتها الأولى لمدة سبعة عشر عاماً خلال الفترة 1956 – 1972 وقد كان كاتب هذه السطور من مواليد المنطقة التي دارت فيها تلك الحروب. ولكنه لم يكن شاهداً على البداية بقدر ما كان شاهداً على النهاية.

انتهت هذه الحرب باتفاقية عرفت باسم اتفاقية أديس أبابا للسلام وقعت مع زعيم حركة التمرد آنذاك الفريق جوزيف لاقو. وكان أن عاش السودان سلاماً مدته عشرة أعوام ولكنه لم يدم طويلاً. والسبب في عدم استدامة السلام هو أن الأحزاب الشمالية قد نكصت في المرة الأولى 1955 عن وعودها مع أبناء الجنوب بمنحهم ما عرف بالفدريشن أو الحكم الفيدرالي فقامت الحرب عام 1956. وبعد أن منح الجنوب عقب اتفاقية عام 1972 ما عرف بالحكم الذاتي فإن نكوص الحكومة بقيادة جعفر نميري عن هذه الاتفاقية وإصرارها على إعادة تقسيم الجنوب على أساس عرقي شعر أبناء الجنوب بالغدر بهم وأن الشماليين ما زالوا يمارسون المراوغة والتحايل على كل الوعود التي يقطعونها.

فكان هذا إيذاناً بقيام حرب جديدة اندلعت في العام 1983 بقيادة الدكتور جون قرنق دي مبيور. وكانت هذه الحرب مختلفة عن سابقاتها لاختلاف أجندة هذه الحركة وما وجدته من دعم دول الجوار والدول الأخرى. وكان هذا الدعم يتنوع ما بين دعم لوجستي ودعم مالي وعسكري بجانب الدعم السياسي. وقد تزامن قيام هذه الحرب

وطوال فترة اشتعالها مع عدم استقرار سياسي في شمال السودان حيث قامت الانتفاضة الشعبية عام 1986 ووصل إلى سدة الحكم نظام ديمقراطي منتخب أعقب الفترة الانتقالية. وفشلت الحكومة الانتقالية والحكومة الديمقراطية في وقف الحرب رغم تعدد المنابر التي عقدت مثل مؤتمر كوكا دام وأديس أبابا وأبوجا وغيرهم. وبرغم تعدد الأماكن والدول التي عملت كوسيط إلا أن الجنوبيين كانو دوماً يرفعون سقف مطالبهم مستفيدين من توالي انتصاراتهم على الجيش السوداني واستيلائهم على العديد من المناطق والمدن الهامة في الجنوب وأسرهم للعديد من أفراد القوات المسلحة السودانية مما أفشل المفاوضات. ولعل توالي رفع سقف المطالب الجنوبية مع تعمق إحساس أبناء الجنوب بأن الحكومة السودانية ليست أهلاً للثقة في وعودها فالشماليون وعبر تاريخهم منذ الاستقلال كانوا يستهينون بالوعود التي يقطعونها تجاه أبناء الجنوب. فكان هذا عاملاً جوهرياً في إطالة أمد الحرب وتوالي فقدان خيرة الشباب السوداني من الجانبين خلال هذه المواجهات المسلحة الدامية لانعدام الثقة.

وفي سياق هذا الوضع المعقد حدث انقلاب الإنقاذ الذي أطاح بالحكومة الديمقراطية المنتخبة واستولى على السلطة في يونيو 1989. وقد وضعت حكومة الإنقاذ هذه المشكلة على رأس قائمة أولوياتها وسعت للتفاوض السلمي دون أن تتوقف الحرب، وكذلك تعددت منابر المفاوضات ما بين أبوجا، أديس أبابا، ويوغندا وكينيا. وكانت مفاوضات نيفاشا بكينيا هي خاتمة المطاف التي أفضت مفاوضاتها إلى تقرير المصير المفضي إلى واحد من خيارين لا ثالث لهام وهو، إما إقرار الوحدة على أسس جديدة ضمن أطروحة ما عرف "السودان الجديد" أو الانفصال. وقد لخص هذه المرحلة السياسي المخضرم ورجل القانون والدولة السيد/ أبيل ألير في كتابه بعنوان South Sudan, too many agreement dishonored وكان خلاصة ما يمكن أن يوصف به الموقف ما ورد في ورقة د. منصور خالد التي قدمها في الندوة التي عقدها

مركز دراسات الجزيرة بالدوحة عام 2012 حيث ورد فيها "هذا الميراث السياسي الثقيل من إخلاف الوعود والتنكر للعهود، لم يكن من الممكن تجاوزه إلا بميثاق غليظ، وكان ذلك الميثاق هو اتفاقية السلام الشامل التي مهرها الطرفان في يناير 2005. وقد أوضح المصدر السابق في سياق ورقته أن من بين ما احتوت عليه الاتفاقية، بروتكول مشاكوس 2000 الذي اعترف للمرة الأولى بحق أهل جنوب السودان في تقرير مصيرهم إما بالإبقاء على الوحدة وفق النظم التي نصت عليها اتفاقية السلام الشامل سنة 2005 والمعايير القيمية التي الزمت الطرفين، أو بالانفصال.

ولابد من الإشارة إلى أن المرتكزات التي بنيت عليها هذه الاتفاقية وخصوصاً بند "تقرير المصير" هي من مخرجات مؤتمر أسمرا للقضايا المصيرية الذي عقد بمدينة أسمرا بأرتيريا والذي حضرته كل الأحزاب السودانية المعارضة للحكم. وقد أجمعت هذه الأحزاب على منح الجنوب حقه في تقرير مصيره وفقاً لما ورد أعلاه وما أشرنا إليه.

ومن الملاحظ أن الدكتور منصور خالد قد استهجن في هذا الشأن ما يردده أهل الحكم والكثيرون من الكتاب والباحثين في مجال السياسة السودانية بشكل خاص والسياساة العربية من ظن سماه "بالسخيف" بأن انفصال الجنوب كان نتاجاً لمؤامراة خارجية لتمزيق السودان. ونحن نختلف مع أستاذنا الموقر د. منصور خالد فنقول أن هناك الكثير من الأطراف الخارجية التي كانت تدفع قيادة الحركة دفعاً للتوجه نحو الانفصال وسموه "الاستقلال" ومنتهم هذه الجهات بالدعم غير المحدود وإعادة بناء الجنوب. وعلى الجانب الآخر منت نفس هذه الأطراف حكومة السودان برفع اسمها من قائمة الدول الداعمة للإرهاب والراعية له وكذلك تطبيع العلاقات الأمريكية السودانية وإلغاء المقاطعة المفروضة على السودان وإعفاء ديونه إذا وقع على الاتفاقيات. وفعل السودان ما طلب منه ووفى بوعده ولكن الإدارة الأمريكية رفعت

سقف مطالبها ودفعتها للإمام واعدة السودان بأن تدعمه وتنفذ كل طلباته في حال قيام الاستفتاء على تقرير المصير وارتضاء نتائجه. ومرة أخرى نفذ السودان ما طلب منه ولكن الإدارة الأمريكية نكصت بوعودها ولم تفي بما وعدت حتى هذا التاريخ. ولا يستطيع د. منصور خالد أو أي كاتب آخر يتبنى نهجه أن ينكر حدوث ذلك وهذه الوقائع وردت على لسان رئيس الجمهورية ونوابه في كثير من خطبهم ولقاءتهم الرسمية والتلفزيونية. وكان هؤلاء يرددون ذلك الحديث بمرارة حيث أنهم دفعوا ثمناً غالياً بالتخلي عن ثلث السودان تقريباً مقابل أن ينعموا بالسلام والحوار الآمن. وطمعوا في أن يستعيدوا علاقاتهم الطبيعية مع الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها وهذا ما لم يحدث وكان للأمر تبعات سالبة.

المرحلة الانتقالية ما بعد الاتفاقية والاستفتاء وقبل الانفصال:

لقد اتسمت الفترة التي أعقبت توقيع اتفاق نيفاشا بالكثير من التوتر والجو المشحون بالتحدي بين طرفي الاتفاقية رغم أنهما كانا في حكومة مشتركة عرفت باسم "حكومة الوحدة الوطنية"، فيما سماها البعض الآخر "بالحكومة الانتقالية". واتسمت هذه الفترة بالملاسنات الكلامية والتصريحات الصحفية النارية من الطرفين مما أوغر النفوس وعبأ الساحة السياسية لمزيد من التنافر بني الطرفين. أياً ما كان الأمر يمكن تلخيص أبرز سمات هذه المرحلة في الآتي:

أولاً: كان من أبرز السمات السالبة التي صاحبت توقيع هذا الاتفاق هو إخلال الدول الكبرى الراعية للاتفاق بتعهداتها بأن توفر للسودان دعماً مالياً يقدر بحاولي 4.2 مليار دولار لإعمار الجنوب بحيث تصبح "الوحدة جاذبة". ومع مرور الزمن لم تتلقى حكومة السودان سوى مبلغاً لا يتعدى ثمانين مليوناً وتنصلت كل الدول من وعودها، بحيث وجد السودان نفسه مضطراً للإنفاق على إعمار العديد من المشاريع في الجنوب خصماً على بنود أخرى إما تم إرجاؤها أو إلغاؤها. وبرغم كل الجهود التي بذلتها

الحكومة وما قامت به من وعود فإن ذلك لم يكن يلبي تطلعات أبناء الجنوب الذين رفعوا سقف مطالبهم عندما أحسوا بتلهف الحكومة على جعل الوحدة جاذبة". ولعل هناك الكثير من الخبايا التي لا نعلمها عن الدور الذي لعبته الآلة الإعلامية الغربية بشكل عام، والصهيونية بشكل خاص في تصلب آراء قادة الحركة الشعبية وتحولهم وإعلانهم الواضح لتفضيلهم خيار الانفصال على خيار الوحدة. ولعل الزمن يحمل لنا في المستقبل الكثير من الملعومات التي توضح ملابسات هذه التحول المفاجئ من التزام الحياد وترك المواطنين لتحديد خياراتهم إلى الأملاء والإلزام للمواطنين الجنوبيين بالتصويت لخيار الانفصال الذي وصلت نسبته الموصتين له 97.58% فيما كان الحد الأدنى المطلوب لإقرار الانفصال هو 60% فقط!! وقد كان رد الفعل الطبيعي من الطرفين هو الإقرار بفشلهما في جعل الوحدة جاذبة وفق ما ورد في الاتفاقية الموقعة بين الطرفين ولم يبق لهما إلا محاولة احتواء الآثار لتظل في سياق الانفصال السياسي ولا تتجاوزه لتصبح قطيعة وجدانية واجتماعية بين الشعبين الذي تجمعهما روابط الجغرافيا والتاريخ والصهر.

ولعله كان من المؤلم لأبعد الحدود ولكل السودانيين، ما صرح به العديد من المواطنين والمواطنات الذين ولدوا نتجية مصاهرة بين أم وأب أحدهما من هذا الجزء والآخر من الجزء الثاني وأصبح هؤلاء المواطنون والمواطنات في حيرة بين الانتماء لهذا أو لذاك. فكم هو مؤلم مثل هكذا واقع يجد فيه المرء نفسه. وقد وصف دكتور منصور خالد هذا الواقع في ورقته المشار إليها أعلاه قائلاً "قرار الانفصال" كان بلا شك صدمة للمواطن الشمالي الذي كان ينتمي أن يبقى القطر موحداً، إلا أن رد الفعل غير محسوب العواقب – والذي أسهم بقدر كبير في تسميم الأجواء – جاء من متخذي القرار في الشمال وتجاوز أثره صانعي القرار في الجنوب إلى المواطن العادي فيه".

طبيعة العلاقات المتشاكسة بين الدولة الوليدة والدولة الأم:

اتسمت علاقة دولة الجنوب الوليدة بجمهورية السودان بنوع من التداخل الذي يجعل وصفها بالعلاقة "الشائكة" أو الغريبة ليس ذلك مستغرباً فهناك عدة مظاهر تتسم بها هذه العلاقة ومن أبرزها:

أولاً: تعتبر الحدود الشمالية للدولة الوليدة(الحدود على شمال دولة جنوب السودان وجنوب جمهورية السودان) هي أطول حدود تفصل بين الدولتين حيث يبلغ طولها 2010 كيلومتر، في حين لا تزيد الحدود بين دولة الجنوب والدول الخمس المجاورة لها عدا السودان وهي أثيوبيا، أفريقيا، الوسطى، كينيا، الكنغو الديمقراطية، ويوغندا مجتمعة على 2000 كيلومتر فقط.

ثانياً: الحدود الشمالية الجنوبية تقع في المنطقة الجغرافية التي حدودها خطي العرض 7 – 13 شمال خط الاستواء وخطي الطول 14 – 34 شرق خط جرينتش تتساكن فيها حوالي إحدى وثمانون قبيلة رعوية تمثل مجتمعة 20% من سكان السودان (جنوبه وشماله) وتقع في الحدود الجنوبية المتاخمة لشمال دولة الجنوب خمس ولايات شمالية هي جنوب دارفور، جنوب كردفان، النيل الأبيض، النيل الأزرق، سنار، وهي تتاخم ثلاثة ولايات جنوبية هي أعالي النيل، شمال بحر الغزال، الوحدة (عاصمتها بنتيو). وهذه القبائل تنتقل ما بين الشمال والجنوب عابرة للحدود الفاصلة بين الدولتين في الاتجاهين بحثاً عن الكلأ والماء وذلك تبعاً لتغير فصول السنة وفترات هطول الأمطار. هذه القبائل لا تضع في حساباتها الحدود الجغرافية ولا حسابات السياسة وتتمتع بعلاقات في الرعي المشترك والتجارة البينية وعلاقات الزواج والمصاهرة وتتعايش بصورة طبيعية وتلقائية. وتطلق الحكومات على هذه المناطق "مناطق التماس" فيما سماها الراحل د. جون قرنق مناطق التمازج.

ثالثاً: لا زال اقتصاد الدولة الوليدة وتجارتها تعتمد اعتماداً كلياً على علاقتها بجارتها الشمالية في 98% من دخل الدولة الوليدة يعتمد على تصدير البترول الذي يتم عن

طريق خط الأنابيب الممتد عبر أراضي الدولة الشمالية حتى موانيها في بورتسودان وبشائر وهي متوقفة حالياً. كذلك تعتمد الدولة الوليدة في كل وارادتها وضروريات حياتها على التجارة القادمة من جمهورية السودان. وقد أسهم التوتر في علاقات الدولتين في إجهاض الدور الذي كان يمكن أن يلعبه النفط كمحرك مؤثر في تحقيق نمو حقيقي في الدولتين الزاخرتين بفرص الاستثمار بشقيه النباتي والحيواني الذي كان يمكن أن يغير الواقع الراهن في الدولتين لما هو أفضل بكثير. يحدث هذا برغم إدراك الطرفين أنهما يخنقان بعضهما بعضاً اقتصادياً فقط بسبب العناد السياسي.

رابعاً: فيما تعاني كلا الدولتين من عنت ومشقة في الوفاء بالتزاماتها اليومية تجاه حاجات المواطنين اليومية، يتعامل الطرفان مع بعضهم بأسلوب الكيد والتآمر من منطلق الريبة القائمة بين الطرفين. فكل طرف يعتقد وهو اعتقاد صحيح أن الآخر يدعم حركات التمرد الداخلية في بلد الآخر بهدف تقويض نظام الحكم القائم. فنظام الحكم في الخرطوم ذو توجهات إسلامية عروبية وشمولية، فيما نظام الحكم في الجنوب مؤسس على نظام الحكم العلماني القائم على الفصل بين الدين والدولة، وهنا كان جوهر الخلاف بين الفلسفتين الذي قاد للمفاصلة بين الطرفين واختيار الجنوب لخيار الانفصال.

خامساً: قبل الاستفتاء على تقرير المصير وخلال فترة شراكة الطرفين تسبب المشاكسات بينهما في عرقلة تنفيذ الكثير من بنود اتفاقية السلام في الوقت المتفق عليه، رغم اتفاق الطرفين على ضرورة معالجة الأوضاع التي تنجم عن خيار الانفصال أو خيار الوحدة. وهذا يعني أن الطرفين كانا على علم وإدراك أن أحد الاحتمالين واقع لا محالة. ولا يفوتنا أن نشير إلى أن قانون الاستفتاء لعام 2010 نفسه وفي الفقرة الفرعية 3 من البند السابع والستين كان تحت عنوان ترتيبات ما بعد الاستفتاء حيث نصت الفقرة على الآتي: "في حالة تصويت أهل جنوب السودان على

خيار الانفصال يشرع الطرفان بشهادة كافة الشركاء الموقعين على الاتفاق من دول ومنظمات أن يقوم الطرفان بالتفاوض على المواضيع التي تحتاج لمعالجة مثل (أ) الجنسية (ب) العملة (ج) تكوين القوات المشتركة (د) الأمن القومي والمخابرات (هـ) الالتزامات الدولية المترتبة على اتفاقيات الدولة مع دول أخرى (و) الأصول والديون (ز) الثروة النفطية (حقول البترول) (ح) المياه (ط) الممتلكات الثابتة وأي موضوعات أخرى قد يرى الطرفان التفاوض حولها. وقد شهد على هذا كل الدول الأعضاء في منظمة الإيقاد الراعية لهذا الاتفاق بجانب الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بجانب أصدقاء الايقاد وهم بريطانيا، النرويج، والولايات المتحدة الأمريكية. هذا التوافق نبع من قناعة الدولتين بأن أياً منهما لن تحقق التعافي الاقتصادي دون قابلية مماثلة متوفرة لدى الطرف الآخر.

إن واحدة من أخطر مشاكل نظام الحكم في السودان هي تعدد مصادر القرار وغياب التنسيق بين أطراف الحكومة، مما يدخلهم في كثير من الأحيان في حرج بالغ بسبب إصدار قرارات من جهات تلغيها جهات أخرى أو تنفيها. ولعل الصراع الذي حدث حول تعيين وفصل مدير وقاية النباتات بين وزير الزراعة والرئيس ليس ببعيد عن الأذهان والنماذج كثيرة ومتعددة وكلها تكشف غياب الهدف الواحد وغياب التنسيق بين أجهزة الدولة وعلى كل المستويات.

وفي حالة الجنوب فإن هناك تصريحات صدرات أعقبتها قرارات كانت بمثابة الألغام التي فجرت الوضع. ففي حالة الجنسية رفضت حكومة السودان المقترح من حكومة الجنوب بالعمل بمبدأ الجنسية المزدوجة رغم أن دستور السودان يقر في المادة 7 – 4 جواز حصول السوادني على جنسية دولة أخرى بجانب جنسيته السودانية الأصلية. أما الحادثة الثانية التي تركت أثراً سالباً على أخوتنا الجنوبيين فكانت تتمثل في قرار ترحيل آلاف الجنوبيين فوراً من السودان إلى وطنهم الأصلي في الجنوب.

فهناك كثيرون من هؤلاء المرحلين ولدوا في شمال السودان ولا يعرفون شيئاً عن موطن أسلافهم. ومن بين هؤلاء لم يشارك في الاستفتاء على تقرير المصير، كما أن من بينهم من شارك في الاستفتاء وصوت لصالح الوحدة. ولا شك أن القرار شمل جميع الجنوبيين ومنهم مسلمون وفيهم من تربطهم علاقة القربى أو الصهر مع بعض الأعراق الشمالية. ولكن القرار كان عاصفاً وخارجاً لأناس حتى الأمس القريب كانوا جزءاً منا وها نحن نعاملهم وكأننا لم نعرفهم من قبل ومن واقع بعض الإحصائيات التي وفرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2012) تشير إلى أن عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في شمال السودان يمثلون 56% من إجمالي سكان الدولة فيما يقدر عدد الذين تحت خط الفقر في الجنوب بحوالي 90%. وبالنظر إلى حالة الأزمات التموينية التي أوصلت العديد من السكان للمعاناة من عدم وفرة الغذاء وانعدام المأوى نجد أن 35% من الأطفال دون سن الخامسة في السودان يعانون من سوء التغذية فيما يعاني من نفس الحال 48% من أبناء الجنوب.

وكانت ثالثة الأثافي هي قرار وقف تصدير السلع والبضائع وكافة أنواع التجارة مع الجنوب مما كان يعني ترك الجنوبيين يواجهون مجهولاً حيال تلبية الكثير من حاجاتهم الضرورية التي كانوا يعتمدون على شمال السودان في الحصول عليها اعتماداً كلياً.

تراكمات هذه الأشياء خلقت جواً من الجفوة وفقدان الثقة بين الطرفين، وعقدت فرص تحقيق أي تقدم في مفاوضات الطرفين لمعالجة القضايا العالقة بين البلدين وحلها بصورة موضوعية ومنطقية ولا شك أن تراكم الاحقاد والضغائن بين الطرفين أدى للكيد والكيد المضاد من خلال دعم كل طرف لمعارضي الطرف الآخر بلده. كما أن معالجة القضايا وعلى رأسها قضية منطقة أبيي والوضع النهائي للقوات المشتركة المدمجة وترسيم الحدود وغيره لا تزال تراوح مكانها لأن كل طرف يضع سقفاً أعلى

كلما أمكن التوصل لحلول بغية وضع الطرف الآخر في طرف الهاوية طمعاً في انهياره وزواله وأخشى أن ينتحر الاثنان.

سادساً: تأثير دول الجوار وصراع المصالح:

يمكن حصر دول الجوار الجغرافي للسودانيين وهي أثيوبيا ويوغندا وكينيا وجمهورية الكنغو كأقرب وأكثر الدول الأفريقية تأثيراً وتأثراً بما يحدث في السودان. ونلاحظ أن الدول الثلاث الأولى لعبت أدواراً متقلبة في علاقاتها مع السودان. ففي فترات الصراعات كانت هذه الدول هي محور الارتكاز لحركات التمرد فبجانب كونها تتشارك مع شمال السودان وجنوبه في الحدود، هناك قبائل مشتركة على خطى الحدود بين هذه الدول، مما أوجد الأرضية الصالحة لتسلل التمرد إليها. فأصبح لها دين مستحق على الحركة الشعبية في جنوب السودان وعلى حركات المعارضة الشمالية أيضاً. وكانت هذه الدول في بعض الاحيان تقوم بدور الوسيط لحل المشاكل عبر التفاوض، وهكذا لم يكن مستغرباً أن تلجأ إليها الدولة الوليدة للمساعدة في بناء مؤسساتها وتدريب كوادرها. بل ومدها ببعض الخدمات كخدمة الاتصالات والسلع الضرورية وكانت هذه الدول أيضاً تؤوي آلاف اللاجئين من أبناء الجنوب، ولهذا لم يكن مستغرباً بأن تأخذ زمام المبادرة بالاستثمار في الجنوب. على أن أغلب هذه الاستثمارات قد انحصرات في مجال خدمات الاتصالات والفندقة والنقل ومؤخراً مجال الإنشاءات. كما لا يفوتنا أن نشير إلى أن كينيا كانت تشكل منفذاً بحرياً للجنوب أثناء فترة الحرب وكانت هي أيضاً مقر المفاوضات التي أفضت لاتفاق نيفاشا. فكان طبيعياً أن تتقدم كل من كينيا ويوغندا لتحقيق مصالحها الذاتية حتى قبل الانفصال من خلال تقديم العديد من الحلول لأبناء الجنوب في مجالات التجارة، الخدمات المصرفية وخدمات النقل والاتصالات. وفي حال انضمام دولة الجنوب إلى المجموعة الاقتصادية لدول شرق أفريقيا التي تضم كل من كينيا ويوغندا وتنزانيا فإن ذلك سيفقد السودان سوقاً كبيراً للسلع والمنتجات السودانية. كما أن مشكلة مياه النيل ستكون أحد مصادر القلق لحكومة السودان حيث تم انضمام دولة الجنوب للمجموعة المطالبة

بإلغاء اتفاقية مياه النيل 1929 بتوقيعها على اتفاق عنتيبي، لذا فإن وضع السودان حيال هذه المجموعة سيصبح مأزوماً جداً بعد ما دخلت دولة الجنوب ضمن هذه المجموعة.

ويلاحظ أنه منذ الآن أصبحت هناك العديد من الأعمال التجارية والخدمات التي تحتاجها قطاعات السكان العريضة في مدينة جوبا، يقوم بها رجال أعمال من كينيا ويوغندا والكنغو وكانت كافة أعمال الخدمات والتجارة في الماضي من نصيب تجار من أبناء الجنوب أو شمال السودان. ونرى أن هؤلاء القادمون الجدد قد بدأوا في عملية إحلال وإزاحة للتجار الشماليين في جنوب السودان. يحدث كل هذا بسبب العناد الذي يشوب العلاقات السياسية بين الحكومتين، إذ أن إبداء المرونة كان من شأنه أن يحقق استمرار الشمال في تزويد الجنوب بكل احتياجاته من السلع الغذائية والخدمات. وكان ذلك سيكون مصدراً للعملات الصعبة التي يمكن تدفقها على الشمال ولكنها الآن مقسمة بين رجال أعمال وتجار من الدول السابق ذكرها. كما أن هذه المشاكسات المستمرة من شأنها أن تفقد شمال السودن فرصة ذهبية للاستفادة من مشروعات قناة جونقلي الأولى والثانية والتي قدر الخبراء السودانيون والمصريون أنها ستوفر حصاداً مائياً لا يقل عن 4 ميلون متر مكعب لا يفوتنا التنويه إلى ان مشروع حصاد المياه المتبخرة من نهري بحر الغزال والزراف فيما يعرف بمستنقعات مشار والتي كان يمكن أن توفر نفس الحجم من المياه لمصر والسودان. ونلاحظ ان مصر كانت أبعد نظراً في هذا الأمر إذ سارعت لتطوير علاقاتها مع الجنوب في مجالات التعاون معهم في قياس مياه النيل، تطهير مياه النيل، تدريب كوادر جنوبية في مجال هندسة المياه. كما قامت مصر بفتح فرع لجامع الإسكندرية وبالمقابل أكدت حكومة الجنوب احترامها لاتفاق مياه النيل 1959 وأبدت رغبتها في إيجاد وفاق بين دول الحوض الاستوائي ومصر.

ولاشك أن هناك العديد من الدول التي ترى مصالحها في التعامل والتعاون مع دول الجنوب باعتبارها مجالاً خصباً للاستثمار ويمكن أن تحقق مكاسباً كبرى من خلال التعامل معها. هذه الدول بعضها أفريقية وبعضها عربية ومنها دول آسيوية. والقاسم المشترك الأعظم الذي يجذب كل هذه الدول للتعامل مع الدولة الوليدة هو أنها دولة تبدأ من الصفر أي أنها في حاجة إلى كل شيء في كافة المجالات. ولابد لنا أن نصنف هذه الدول حسب الأسباب التي جذبتها جنوباً.

فهناك دول كانت لها علاقات وثيقة مع الحركة الشعبية في فترة النضال وقبل أن تتحول إلى سلطة حاكمة لدولة. وطبيعة العلاقات كانت تقوم على توفير الدعم المادي واللوجستي وتوفير المكان المناسب داخل تلك الدولة سواء عبر توفير مكان انطلاق العمل العسكري، أو توفير المنابر السياسية أو الإعلامية. وهذه الدول وجدت أن الفرصة باتت الآن سانحة لتسترد ما قدمته من صنيع وليس أمام دولة الجنوب سوى رد الجميل لهم. فدول الشمال (أمريكا الشمالية وأروبا) وفرت الدعم الدبلوماسي والسياسي والإنساني للجنوب من خلال شريان الحياة الذي نفذته نيابة عن هذه الدول منظمة اليونيسف. كما أن بعض هذه الدول لعبت دوراً محورياً وداعماً بقوة إبان المفاوضات، أو حتى بعد السلام (أمريكا، بريطانيا، النرويج، إيطاليا، إسرائيل). وقد ساهمت بعض هذه الدول بتقديم الخبراء والمساهمة في تطوير القدرات، وتأسيس البنى التحتية، والتخطيط للتنمية وإعادة الإعمار. واصبحت دولة جنوب أفريقيا هي غرفة عمليات إعادة إعمار الجنوب، وإعداد كوادره البشرية للخدمة المدنية. كما أصبح رئيسها السابق ثامبو إمبيكي وسيطاً دولياً بين شمال وجنوب السودان، من خلال موقعه كرئيس للجنة الوساطة التي كلفه بها الاتحاد الأفريقي، وساندته فيها الأمم المتحدة، بعد ان كان وسيطاً في مشكلة دارفور، وتفرغ لمعالجة القضايا العالقة بين البلدين جراء الاختلاف حول تفسير وتطبيق اتفاق نيفاشا.

أما الدول الأخرى التي جذبتها للجنوب فقط ثرواته النفطية والطبيعية، بهدف الاستثمار فيه فأولها الصين التي تربطها علاقة النفط أصلاً بالسودان القديم قبل الانفصال. واستثمرت الصين تلك العلاقة الآن بشكل أفضل وربما تتوسع استثماراتها بحكم أنها أصبحت تتعامل مع دولتين كانتا في الأصل دولة واحدة، وهذا يخدم مصالحها بشكل أفضل من ذي قبل. كذلك هناك الهند وماليزيا ويتمتعان بنفس المزايا وربما تتعاظم أدوار هذه الدول بالدخول في مجالات البنى التحتية والمعلوماتية وتدريب الموارد البشرية. وتستفيد دولة كالنرويج من الفرصة في التعامل مع الطرفين رغم أنها ليست دولة مستثمرة ولكنها تستفيد من عائد الخدمات التي تقدمها للطرفين من خلال الدور الاستشاري في مجال النفط والذي ظلت تقوم به منذ الفترة الانتقالية، وهي تلعب هذا الدور بشكل أكبر حالياً مع دولة الجنوب.

على الصعيد العربي فإن مصر كانت أول دولة عربية تسارع للتعاون مع الدولة الوليدة من خلال إنشاء شبكة المستشفيات، وفرع جامعة الإسكندرية. كما دخلت دول مثل المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة في مجالات السياحة والزراعة، وأنشأت دولة قطر فرعاً لأحد أهم مصارفها في الجنوب وهو بنك قطر الوطني.

ولابد في هذا الجزء من الإشارة غلى أن دولة إسرائيل لعبت دوراً محورياً وهاماً فيما حققه الجنوب، حيث شكرها رئيس الدولة الوليدة في أول خطاب له على دورها الهام في تحقيق الاستقلال كما يسميه هو ونسميه نحن الانفصال. وهذا الشكر يؤكد المساحة المتاحة لإسرائيل للدخول في هذا البلد والعمل فيه بحرية في كافة المجالات فمنذ ثمانينات القرن الماضي كانت إسرائيل تخطط لذلك، وقد نظم شارون محاضرة عن المجال الحيوي لإسرائيل فقال فيها كما ورد في مجلة "المنظمة الصهيونية العالمية" أن المجال الحيوي لإسرائيل يمتد من الاتحاد السوفيتي إلى

المغرب، وأن المجتمعات العربيه والإسلامية لابد لها من أن تفكك". وفي ندوة عقدت في أحد مراكز الدراسات الجامعية الإسرائيلية عن "إسرائيل والأقليات في العالم العربي" تم عرض بحث عن الأقلية الكردية والأقلية القبطية والزنجية والامازيغية والمارونية وخرجت توصيات الندوة التي عقدت عام 1992 بأن هذا الأقليات حليف لإسرائيل ضد ضغط الإسلام والقومية العربية.

ولا شك أن ذلك سيكون خنجراً في خاصره الدول العربية التي تغافلت عن هذا حتى حدث. كما أن إسرائيل كانت أول دولة يزورها رئيس الدولة الوليدة فور تسلمه مقاليد الأمور، وتاريخ إسرائيل وعلاقتها بالجنوب قديم قدم عمر الصراع بين الطرفين السودانيين. فقد كانت إسرائيل تمد المقاتلين من أبناء الجنوب بالعتاد الحربي والمالي، مستثمرة فشل جهود التفاوض بين أبناء السودان في العهود الديمقراطية والعسكرية المختلفة في حل المشكلة. وقد كان عدم الوفاء بالعهود من قبل الكثير من الحكومات التي تعاقبت على حكم السودان مادة دسمة استثمرتها إسرائيل في إقناع قادة الجنوب بوجوب الإصرار على الانفصال. ولن يثير ذلك الاستغراب إذا ما قرأنا ما يلي: "وفي محاضرة ألقاها مسئول الأمن الداخلي الإسرائيلي دختر في سبتمبر 2008" ذكر المسئول الإسرائيلي ما نصه "السودان بموارده ومساحته الشاسعة وعدد سكانه يمكن أن يصبح دولة إقليمية قوية منافسة لمصر والعراق والسعودية، والسودان يشكل عمقاً استراتيجياً لمصر وقد تجلى ذلك بعد حرب 1967 حيث تحول السودان إلى قواعد للتدريب والإيواء للسلاح الجوي المصري وللقوات البرية وإرسال قوات إلى منطقة القناة أثناء حرب الاستنزاف، وكان لابد أن نعمل على إضعاف السودان وانتزاع المبادرة منه لبناء دولة قوية موحدة خصوصاً إن ذلك ضروري لدعم وتقوية الأمن القومي في إسرائيل ولذلك أقدمنا على إمداد وتصعيد بؤرة دارفور لمنع تعظيم قدرة السودان".

ولا شك أن حكومة السودان رغم إصرارها على عدم التنازل عن المناطق المختلف عليها كانت على حق ولكن إطالة أمد الخلاف وعدم توفر الحنكة السياسية الكافية لحل هذه الخلافات بصورة أسرع وبدون خسائر قد لعب دوراً واضحاً في إتاحة الفرصة لأسرائيل وغيرها من الدول. فقد تمكنت هذه المجموعة من الدول أن تحتل موقعاً مميزاً في خارطة إعادة إعمار الجنوب وكان من الممكن استثمار ذلك لصالح قطاع الأعمال في شمال السودان بدون منازع كما هو الحال الآن. ولكن يبقى الأمل الآن أنه في ظل ما تم التوصل إليه من اتفاقيات والجدية البادية الآن في تطبيق هذه الاتفاقيات أن يلحق قطاع الأعمال السوداني الفرصة. واعتقد أن السودان سيستفيد من الوضع الآن اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً أفضل مما لو كان الجنوب جزءاً من الدولة الأم. فحينما كان الجنوب جزءاً من السودان ورغم ما فيه من موارد وثروات طبيعية إلا أن مساهمته في الاقتصاد السوداني كانت صفراً كبيراً بسبب الحروب وعدم توفر البيئة الصالحة للاستثمار والعمل التجاري.

ولكن الآن وفي ظل هذه الاتفاقيات بجانب اتفاق الحريات الأربع فإن السودان سيستفيد اقتصادياً وتجارياً من خلال تصدير ما لا يقل عن 170 سلعة قابلة للتصدير في حدود 1.8 – 2 مليار دولار حسب تصريح مدير بنك تنمية الصادرات السوداني بجانب العائد من تصدير البترول عبر أنابيب البترول. ويعتبر هذا العائد مردوداً أكبر مما كان يحصل عليه السودان عندما كانت الدولتان دولة واحدة. خاصة وأن الجنوب كان يعتمد على السودان الشمالي في إمداده بنسبة 75% من احتياجاته من السلع والخدمات وتسهل هذه الاتفاقيات تصدير النفط بالإضافة لحركة المواطنين والتجارة والتعاون المصرفي. وفي حال تطبيق هذه الاتفاقيات بصورة سلسة فإن من شأنها أن تسهل حل باقي القضايا العالقة وعلى رأسها ملف أبيي الشائك الذي يعتبر آخر الملفات الصعبة بين الطرفين.

النتائج والآثار المتوقعة على المدى القريب والبعيد:

- لا شك أن الفترة التي استغرقها الصراع بين دولة الجنوب الناشئة ودولة السودان الأم قد سبب خسائر فادحة على كل المستويات في الدوتين.
- فعلى المستوى السياسي والاجتماعي دفع المواطنون على الجانبين ثمن هذه الصراعات من خلال ما عاشوه من أجواء التوتر، وتعذر الحصول على سبل كسب العيش وارتفاع تكاليف المعيشة، بجانب تعطل الكثيرين وفقدان الأرواح. فقد خسر العديد من الأفراد على الجانبين خسائر اجتماعية وأسرية بفقدان العديد من المواطنين لأرواحهم وممتلكاتهم، بجانب انقطاع التواصل على صعيد الأسر التي ينتمي أطرافها للجهتين وعاش الكل أجواء من عدم الأمان والإحساس بالغبن، وفقدان الحقوق الإنسانية في أدنى حدودها.
- أما على الصعيد الاقتصادي فقد تضرر الاقتصاد في الجانبين ضرراً بالغاً بارتفاع تكاليف المعيشة، وارتفاع أسعار العملات التي أدت لارتفاع تكاليف الاستيراد مما أدى لانحدار الكثيرين من المواطنين على الجانبين إلى قاع الفقر المدقع وخاصة في الجنوب. وعانى البلدان الأمرين جراء شح الموارد بالعملات الصعبة، ونقص حجم الوارادت بجانب ضياع وفقدان الكثير من أسواقها الخارجية لصادراتها الخارجية، وضياع حجم لا يستهان به من الموارد المتمثلة في عائد الصادرات.
- ومن الآثار الواضحة التي لا تخفى على عين الخبير ارتفاع أسعار العملات الأجنبية، وازدهار السوق الموازي على حساب السوق الرسمي للاقتصاد. كما يبدو جلياً تدني مستويات الدخل أمام تآكل قيمة العملات المحلية الوطنية أمام العملات الأجنبية. وكذلك تدهور مستوى دخل الفرد، وتزايد أعداد الذين يقبعون أو ينحدرون تحت خط الفقر. أما على المدى الطويل فإن جهداً كبيراً سيكون مطلوباً ليستعيد الاقتصاد على الجانبين توازنه، واستقرار أسعار صرف العملات،

والسيطرة على التضخم ومن ثم بدء استعادة استقرار الأسعار للسلع، والخدمات وتحسن مستوى معيشة الأفراد على الجانبين. وفي حال عدم حدوث ما يخل بمنظومة الاقتصاد فإن اقتصاد البلدين سينطلق نحو الاستقرار من خلال حفز الصادرات، واستقرار أسعار العملة، وتدفق الواردات بالقدر الذي يحقق استقرار الأسواق ومن ثم حدوث سلام اجتماعي على الجانبين. وربما يمكن النظر في الانتقال بالعلاقات إلى مستوى الكونفدرالية مستقبلاً. وترك المستقبل تصنعه الأجيال القادمة على جانبي الحدود.